



القوانين التي تؤثر عليك

مصر

فبراير 2018

نحن جميعا ولدنا كبشر، ولهذا، ينبغي أن يكون لنا الحق في التمتع بنفس الحقوق. وهذا يعني وبشكل أساسي أن الثروة أو السن أو الجنس أو الخلفية الإثنية أو النوع الاجتماعي أو المعتقدات الدينية أو السياسية، والميل الجنسي لا يمكن أن تستخدم ضدنا للحد من حقوقنا القانونية. وأي انتهاك لهذه الحقوق هو مخالف للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها معظم البلدان، بما فيهم مصر.

نحن جميعا
بشر

والدول الأعضاء في **الأمم المتحدة طرف** في ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن «المساواة في الحقوق» بين جميع الشعوب، ويدعو جميع الدول إلى تعزيز «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز». وترد هذه الحقوق والحريات الأساسية بمزيد من التفصيل في **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، وهو حجر الزاوية لمعظم معاهدات حقوق الإنسان.

المساواة
في الحقوق
للجميع -
القانون الدولي

وكانت مصر واحدة من أصل ٨٤ دولة وقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948

وبموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يولد جميع البشر أحرارا ومتساوين ويحق لهم دون أي تمييز التمتع بحماية القانون على قدم المساواة (المادتان 1 و 7).

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه (المادة 3).

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة (المادة 5).

لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه/ أو نفيه/ تعسفا (المادة 9). لكل إنسان على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته/ محكمة مستقلة ومحيدة، نظرا منصفًا وعلنيًا، للفصل في حقوقه/ والتزاماته/ وفي أيه تهمة جزائية توجه له (المادة 10).



وهناك معاهدات دولية أخرى تحمي على وجه التحديد حقوق الإنسان المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد التزمت مصر رسمياً بتنفيذ العديد من هذه المعاهدات، ومنها:

➤ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

➤ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

➤ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

➤ اتفاقية حقوق الطفل

➤ اتفاقية مناهضة التعذيب

وكما ذكر سابقاً، فإن القانون الدولي يتحدث عن حقوق متساوية لجميع الناس. فإنه لا يستبعد أي شخص بسبب من هم. والحق في أن يكون المرء حراً ومتساوياً مع الاحترام والكرامة غير قابل للتفاوض أو يخضع للاستثناءات.

ولا يسمح لأي حكومة باستخدام المعتقدات الدينية أو المعايير الثقافية أو القيم التقليدية لتبرير التمييز وإساءة معاملة مجموعة معينة من الناس. تذكر هذا!

ويحق لمجتمع الميم أن يتمتعوا بنفس الحقوق والاحترام مثل أي شخص آخر في المجتمع. المعتقدات الشعبية أو التعاليم الدينية ليست عذر لإساءة معاملة أولئك الذين يبدو مختلفين أو يتصرفون بشكل مختلف!

في معظم الأحيان هناك فجوة كبيرة بين تطبيق القوانين الدولية والممارسة الفعلية على أرض الواقع مما يجعل هذه المعايير تبدو وكأنها معايير نظرية عنها كممارسة.

وفي مصر، تنكر السلطات وجود هويات جنسية أو غير معيارية أو غير مطابقة / أو من مجتمع الميم، وتعارض بشكل علني السلوك الجنسي المثلي، وتظهر القليل من التعاطف مع الأشخاص الذين يتحدون القواعد أو القوانين المتعلقة بالحميمية والمظهر العام. وقد عارضت مصر حقوق مجتمعات الميم على المستوى الدولي وعارضت باستمرار القرارات التي تعترف بالحقوق الجنسية أو التي تحمي من التمييز على أساس الهوية الجنسية أو الجندرية.

ويتعرض المجتمع باستمرار للرسائل المعادية للمثليين وثنائي الميل الجنسي أو عابري/ات النوع الاجتماعي (ترانس) بواسطة وسائل الإعلام التي تديرها أو تسيطر عليها الدولة أو الأصوات الموالية للدولة.

ماذا عن
مجتمع الميم؟



كيف يعمل
هذا في مصر؟



الحقيقة أن مصر لا تزال تشكل خطرا على مجتمع الميم ما دامت الحكومة المصرية ترفض إلغاء القوانين التي يمكن استخدامها لمعاقبة العلاقات المثلية، وترفض قبول وجودها وحقوقها وتفشل في حمايتها من جميع أنواع العنف.

لكن...

وبينما نكافح من أجل القبول الاجتماعي والاعتراف القانوني، هناك أيضا عدد قليل من تدابير السلامة الأساسية التي يمكننا اتخاذها لحماية أنفسنا وأفراد مجتمعنا. وتتمثل إحدى الخطوات الهامة في وجود مخطط واضح لما ينص عليه القانون بالفعل بشأن مجتمع الميم.

مرة أخرى، نريد أن نؤكد على أن هذه التدابير ليست بديلا عن الحاجة إلى المساواة والمعاملة العادلة، ولكنها يمكن أن تساعدك على حماية أفضل لسلامتك وتجنب المواقف الخطرة التي قد تشكل تهديدا خطيرا لك ولأصدقائك/صديقاتك.

فهم القوانين التي تنطبق عليك هو جزء من تمكين مجتمع الميم، المليء بالحياة والذي يتوسع باستمرار، وخاصة في مصر، حيث يساء فهم القانون باستمرار.

ويوجد لدى النظام الدستوري والقانوني المصري بعض الضمانات ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وهي مهمة لفهم حقوق الأفراد:

➤ يكفل الدستور المصري حماية حقوق الفرد الشخصية بموجب الفصل الثالث، الحقوق والحريات والواجبات العامة.

➤ الدولة ملزمة بضمان السلامة والأمن وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز (المادة 9).

➤ لا يجوز أن تكون الحقوق والحريات التي تؤثر على المواطنين الأفراد عرضة للإيقاف أو الانتزاع (المادة 92).

➤ ويقضي القانون أيضا بإبلاغ أي شخص محتجز بتهمة المحددة في غضون 24 ساعة من احتجازه، وإحالة قضيته إلى المحكمة في السوابق القضائية ذات الصلة خلال تلك الفترة الزمنية (المادة 54).

أما فيما يتعلق بمعاملة المتهمين بارتكاب جريمة داخل النظام القضائي، فإن المادة 96 من الدستور تؤكد على افتراض البراءة، ما لم تثبت إدانته، بينما تحظر المادة 55 أي شكل من أشكال التعذيب للحصول على اعترافات من المحتجزين. وإذا ثبت أن أي بيان قد صدر تحت أي شكل من أشكال الضغط أو الإكراه أو تحت التهديد، يعتبر

ماذا يجب
علينا فعله؟



فهم المنطق
الأساسي للنظام
القانوني في مصر



باطلا وغير مجدي. وتنص أيضا المادتان 54 و 78 من الدستور على أن لجميع الأفراد الحق في التمثيل القانوني في المحاكم.

ومع ذلك، ينبغي أن نؤكد أن واقع معاملة الأفراد داخل النظام القضائي المصري يختلف اختلافا كبيرا عن المتطلبات القانونية. ومع ذلك، فمن الجيد دائما أن تكون على بينة من حقوقك القانونية كفرد يعيش في مصر.

مصر ليس لديها قوانين واضحة في قانون العقوبات الذي يستخدم مصطلحات «اللواط» أو «المثلية الجنسية». ومع ذلك، فإن الممارسات الجنسية نفسها بين الذكور يجري فرض عقوبات عليها بموجب الفقرة (ج) من المادة 9 من قانون الجنائي المصري رقم 10/1961. ونحن نعلم جميعا كيف يشتهر النظام القانوني في مصر بالمعاملة القاسية للمحتجزين وطول مدة الاعتقال المؤقت. ونعرف أيضا كيف يتعرض أحيانا المشتبه فيهم المقبوض عليهم لسلوكيات لإنسانية ومهينة، أو يحرمون من الاستعانة بمحاميين، ويجبرون على الاعتراف ب «إدانتهم» خلافا للمادة 56.

التصور العام هو أن الشخص الذي يكتشف أنه مثلي الجنس سيعتقل في مصر، حيث أن عقوبة المثلية هي أحكام بالسجن تتراوح بين ستة أشهر وثلاثة أعوام بناء على المادة 9، الفقرة (ج) من القانون رقم 10/1961 من قانون العقوبات المصري. حسنا، هذا ليس بالضبط. وفيما يلي شرح موجز لما ينص عليه القانون في الواقع.

المثلية الجنسية أو اللواط: وفي كل الأحوال، فإن قانون العقوبات المصري (القوانين التي تستخدم في نظام المحاكم المصرية للتعامل مع مثل هذه الحالات) يعتبر سلوك «المثلية الجنسية بين الذكور» مخالفة قانونية، يعاقب عليها القانون. بل إن الإعلان عن الجنس أو الترويج له لنفسك أو للآخرين يصفه قانون العقوبات المصري بأنه يشجع على اعتياد ممارسة الفجور ويعاقب عليه أيضا بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وثلاث سنوات في السجن (أيضا بموجب الفقرة (ج) من المادة 9 من القانون 1691/01 قانون العقوبات المصري).

وهذا يعني أن:

أولا وقبل كل شيء، تعاقب المثلية الجنسية بين الذكور في حد ذاته في القانون تحت مصطلح «اعتياد ممارسة الفجور». وهذا حتى إذا كانت ممارسة الجنس بالتراضي، أو بمقابل مادي أو حتى إذا تم ممارسته تحت الضغط.

على الرغم من أن القانون غامض حول الطبيعة الدقيقة للسلوك «المثلي»، فمن الواضح أن نص القانون يشير إلى الأفعال الحميمية التي يمكن تفسيرها بأي شكل من الأشكال. وبعبارة أخرى، فإن تقبيل اثنين من الرجال أو امرأتين بعضهم البعض لا يعاقب عليه بموجب هذا القانون في حد ذاته، ولكن يمكن توجيه الاتهام بأنه فعل خادش للحياة بموجب المادة 269 و 278.»

ما هو قانوني،
وما هو غير
قانوني؟



فإن قانون العقوبات
يعتبر سلوك «المثلية
الجنسية بين الذكور»
مخالفة قانونية، يعاقب
عليها القانون.



في ضوء هذه الظروف، حتى لو تم القبض عليك بموجب المادة 9 من القانون، فإن إنكار جميع التهم ودفاع قانوني جيد يمكن أن يتحدى تلك الاتهامات.

نضع في اعتبارنا أن المادتين 57 و 58 من الدستور المصري يحظران أي تلصص على حياة الأفراد الخاصة، وانتهاك خصوصياتهم، للحصول على معلومات عن الأشخاص المشتبه في علاقاتهم المثلية. وهذا يعني أن لا يحق لأي شخص التجسس على الآخرين. الإسلام يحترم الحق في الخصوصية ويحرم التدخل في السكن الخاص حتى لو كان الشخص يرتكب خطيئة/معصية.

تذكر:

لا تقدم أي معلومة، تحت أي ظرف، حول:

(1) ميلك الجنسي و

(2) طبيعة علاقاتك الجنسية مع أشخاص آخرين.

يرجى الرجوع الى ورقة «حقوقك وما يمكنك فعله في حالة القبض عليك»

تذكر أنه إذا اعترفت (بسبب الخوف أو الضغط) لطبيعة فعلك الشهواني، لن يستطيع المحامون فعل الكثير لحماية من العقاب.

يخبرنا التاريخ أن مجتمع الميم وثقافته يعيشون في خضم كل هذا الظلم. إذا كنت تتعرض للاضطهاد بموجب القانون تذكر أنك كعضو في مجتمع الميم فإنك لست وحدك وإنك لم تفعل شيء خاطيء. مجتمع الميم مازال يثابر ولا يمكن لأي قدر من الضغط والإكراه أن يغير ذلك.

نأمل أن هذه الورقة كانت مفيدة و تثقيفية. الرجاء مشاركتها مع أصدقائك وأحبائك.

كلمة أخيرة